NÛJEN
التجديد
حركة التجديد الكوردستاني - سوريا
T.N.K-S
Tevgera Nûjen Ya Kurdistanî - Sûrya
2006
جريدة التجديد العدد (16) 2025

الدكتور رزكار قاسم
رئيس حركة التجديد الكردستاني - سوريا

مناعة الوعي:
استراتيجية كُردية ضد الإشاعات والحرب النفسية

كتب هذه السطور من موقع إنسان سياسي ومفكر يراقب المشهد السوري والكُردي بعين لا تملُّ من السؤال ولا تخشى من الحقيقة. ليست هذه مقالة تقليدية، ولا هي بيان حزبي بارد. هي شهادة فكرية وسياسية تلتقط معاني الأزمة في عمقها النفسي والإعلامي وتعرض استراتيجية مواجهة تستند إلى وعيٍ معرفي وممارسة سياسية لا تنكفئ على ردود الفعل.

سوريا التي تلاشى نظامها القديم لم تلد فوراً أرضاً مستقرة، بل ولّدت أرضاً جديدة تتحول سريعاً إلى مسرح تناقضات. في مارس 2025 جرى توقيع اتفاق بين قيادة قوات سورية الديمقراطية والسلطة الانتقالية بهدف دمج مؤسسات قسد داخل مؤسسات الدولة. كان الاتفاق في ظاهره خطوة سياسية تاريخية قد تقلّص هامش الحرب العسكرية. لكن الواقع على الأرض لم يتحول إلى استقرار آني. الاتفاق ظل هشا. التوترات استمرت، المفاوضات تعثرت أحياناً، واحتدام التنافس على النفوذ وترتيب مراكز القوة خلق حالة من عدم اليقين لدى شعوبٍ أنهكتها الحروب.

هذه الهشاشة السياسية هي أرض خصبة للحرب النفسية. الحرب النفسية ليست نشاطاً عفوياً. إنها علم يملك أدواته وطرائقه ومرتكزاته. هناك من يزرع الشائعة كي يصنع رواية تُفضي إلى اهتزاز الثقة. هناك من يبث تلميحات الخيانة كي يهزّ ولاء الجماهير لقادتهم. وهناك أدوات استهداف أكثر دهاءً؛ أدوات تبدو كردية، تتحدث بكردية، لكنها تعمل لصالح خصوم الكُرد. هؤلاء ليسوا جهلة فقط. بعضهم يعرف فعلاً ما يفعل. يعرف كيف يستميل الجماهير بكلماتٍ مألوفة ومصطلحاتٍ وطنية ليحقن في جسد الحركة سموم الشك والتفكك.

أريد أن أضع النقاط التالية أمام القارئ كإطار فهمي واستراتيجي. الأولى: الحرب النفسية تهدف إلى تغيير سلوك الجماهير لا بالضرورة إلى تحويل الحقائق على الأرض. عندما تنجح حملة تشويه متقنة فإنها تُحدث فراغ ثقة ينعكس سياسياً بقرارات متسرعة، بانسحابات، بتآكل الحضور المدني، وبفقدان القدرة على التحالف. الثانية: أدوات الحرب النفسية متعددة. منها ما يعمل على تشويه صورة القيادة، ومنها ما يختص بتضخيم خطأ بسيط كي يصبح فعل خيانة، ومنها ما يستخدم الأكاذيب الدقيقة شبه الحقيقية. الثالثة: مصدر الأذى ليس فقط الخارج بل الداخل أيضاً. فرق كبيرة بين من يخطئ بلا وعي وبين من يعمل متعمداً. الفرق هنا هو فرق المنهج. ما يُسمى بـ"الأداة الكُردية" التي تخون ليست مجرد ملوث سياسي، بل تشكل ورماً خبيثاً إذا تُرك دون تشخيص وعلاج.

لا يكفي أن نرد على كل إشاعة برد عاطفي. خصمنا يريدنا في حالة انفعال. رد الفعل هو ساحة يُقحم بها المناضل ليخسر توازنه. لذلك الدفاع الأول يجب أن يكون معرفياً. نحن بحاجة إلى برامج تثقيف سياسي ونفسي تستهدف القاعدة الجماهيرية قبل أن تستهدف القادة. هذا يعني مدارس سياسية صغيرة تعمل على تعليم: كيف تُصنع الإشاعة، كيف تُفكك الرواية المضادة، كيف نقرأ الأجندات الخفية وراء كل رسالة تبدو محلية. هذه مدارس لا تكتب في بيان صحفي، لكنها تُفعل ثقافياً.

إنّ إدراك من يلعب دور الأداة الواعية هو ضرورة عملية. شخص يظهر ككردي ويعمل لخدمة مشروع معادٍ. كيف نكشفه؟ بالمعايير التالية: مآربه العملية، منابر التمويل، نمط تكرار الروايات التي يروج لها، والتحالفات الخفية. كشف هذه البنى لا يعني مطاردة الرأي المختلف بل يعني فضح الشبكات التي تعمل بنية مسخ الهوية وتحويلها إلى سلعة لدى خصوم القضية. أما الجهلاء الذين يكررون الأكاذيب دون تفكير فهم ضحايا بالحقيقة. معالجتهم ليست عقاباً بل تعليم. لكن التعامل مع الأداة الواعية يجب أن يكون سياسياً وحاسماً.

في المشهد السياسي الحالي أثبتت التجارب أن القضايا الشكلية تبتلع الجوهر عندما تفتقر إلى مناعة نفسية. قبل أشهر تداولت الساحات أنباء عن تسليم بعض مراكز الاعتقال والملفات ذات الصلة بالأمن إلى بغداد أو إلى دمشق. نقل السجناء وتوزيع إدارة المعتقلات له بعد أمني وقانوني. لكنه له بعد آخر نفساني؛ إذ كلما شاع أن قسد تتخلى عن مسؤولياتها أو أن الاتفاقات تُجرى بعيداً عن هموم الناس، يخلق ذلك قصص العجز والخذلان. هذا ما حدث مع قضايا المعتقلين وأصدقاؤهم وذووهم. إن معالجة هذا الجانب لا تكون فقط عبر البيانات القانونية، بل عبر رعاية نفسية وشفافية عملية ومشاركة مجتمعية تُنهي آفة الشك.

التتمة في الصفحة 6

سوريا التأسيس من جديد:
الدمج كمشروع وطني شامل

بقلم: حسن محمد علي
رئيس مكتب علاقات مجلس سوريا الديمقراطية

ليست سوريا التي نبحث عنها اليوم مجرد جغرافيا تبحث عن خريطة، ولا مجرد دولة تحتاج إلى دستور جديد، بل هي روح مثقلة بتاريخ طويل من الأدوات التي كبّلتها وأدخلتها في نفق مظلم. أدوات لم تُبنَ لتفتح أفقًا، بل لتغلقه؛ لم تُستخدم لتصون الإنسان، بل لتقمعه. فمنذ عقود، كانت السلطة تُدار بآليات الإقصاء، ويُختصر الوطن في حزب أو زعيم، ويتحوّل القانون إلى سياج للسلطة بدل أن يكون مظلة للناس. كان الاقتصاد رهينة الفساد والاحتكار، وكان المجتمع المدني مجرد ديكور معطّل، والمثقفون محاصرون بين المنع والتطويع. حتى المرأة، نصف المجتمع، وُضعت على الهامش، والشباب جرى استهلاك طاقاتهم بدل أن يكونوا روافع للتغيير. وهكذا غدت الأدوات نفسها قيودًا، تجر البلاد نحو انسداد خانق.

لكن حين نتحدث عن سوريا الجديدة، فإننا نتحدث عن رهان على أدوات مغايرة تمامًا. أدوات تُعيد للسياسة معناها كتعبير عن المشاركة لا عن الاستحواذ، وللدستور هيبته كعقدٍ ضامن لا كوثيقة مُفرغة. أدوات ترى في الاقتصاد مشروع عدالة وتنمية، لا غنيمة للمقرّبين. أدوات تفتح المجال أمام المجتمع المدني ليكون شريكًا لا تابعًا، أمام المرأة لتكون في الصدارة لا في الظل، أمام الشباب ليكونوا قاطرة المستقبل لا ضحاياه. أدوات تجعل من الثقافة مساحة للنقد والتنوير، لا سجناً للأفكار، ومن الجيش حصناً للسيادة لا سوطاً للداخل. إن البناء الذي ينهار لا يُنقَذ بدهان جديد، بل بأساس جديد. وهنا تكمن رهانات السوريين: أن يبتكروا أدوات تتناسب مع طبيعة مجتمعهم الفسيفسائي، وأن يؤسسوا وطنًا يشعر فيه الجميع أنهم شركاء حقيقيون. وطنًا يصون الكرامة قبل أن يمنح النصر، لأن الأمل أثمن من النصر، ولأن الشعوب التي تحفظ أملها تستطيع أن تبني حاضرها ومستقبلها مهما كان الخراب الذي خلّفته الأدوات القديمة.

الفراغ الدستوري والسياسي

ترى التجربة السورية الراهنة أن موضوع الدمج المؤسسي والسياسي يختلف جذريًا عن أي تجربة كلاسيكية أو مقارنة مع دول أخرى، نظرًا للظروف المعقدة التي تمر بها البلاد. فسوريا تعيش حالة فراغ دستوري وانتخابي: لا يوجد دستور توافقي بين المكونات، ولا انتخابات حرة وشفافة تمنح الشرعية لأي سلطة قائمة، ولا تفويض شعبي صادر عن مؤتمر وطني جامع يضم القوى السياسية والمجتمعية الديمقراطية. وبذلك، فإن مختلف القوى والإدارات والسلطات الفاعلة على الأرض تعمل بحكم الأمر الواقع. ومن هنا، لا يمكن اختزال الدمج في عملية إدارية شكلية أو انصهار قسري، بل يجب أن يُنظر إليه كمشروع تأسيسي وطني يقوم على التشاركية الحقيقية والديمقراطية التدريجية، بعيدًا عن الإكراه ومنطق الغلبة. لقد أثبتت التجارب السورية أن أي محاولة لفرض الوحدة باستخدام أدوات النظام القديم ـ من مركزية مفرطة، وإقصاء للمكونات، وتهميش للتعددية ـ لم تُنتج سوى المزيد من الصراعات والانقسامات وتآكل الثقة بين الدولة والمجتمع.

الدمج السياسي والمؤسسي

الدمج المطلوب لا يعني الانصهار في دولة قائمة شكليًا، بل بناء شراكة وطنية جديدة. فصحيح أن هناك كيانًا يُسمّى «الدولة السورية» على المستوى الدولي ويحمل مقعدًا في الأمم المتحدة، غير أن غياب حكومة منتخبة شرعية تستمد قوتها من الشعب يجعل الدمج ضرورة قائمة على تفاعل المؤسسات وتكاملها بين مختلف الأطراف، على أساس مشروع مشترك لإعادة تأسيس الدولة السورية من جديد. الدمج العقلاني والتدريجي والمرن هو السبيل لصياغة سوريا جديدة: سوريا ديمقراطية، تعددية، لا مركزية، تُبنى بإرادة جميع قواها الوطنية، وتستند إلى مساهمة فعلية من جميع مكوناتها الإثنية والدينية والاجتماعية.

الدمج العسكري وبناء الجيش الوطني

يشكّل ملف الدمج العسكري إحدى أبرز القضايا في المرحلة الانتقالية السورية، كونه مفتاح الحفاظ على السلم الأهلي وضمان نجاح المسار السياسي. فالفصائل التي تقدّم نفسها اليوم كجيش أو وزارة دفاع ليست سوى تجمعات فصائلية متناحرة، تفتقر إلى عقيدة وطنية جامعة، وبعضها ما يزال مرتبطًا بأجندات متطرفة وانتهاكات جسيمة. في المقابل، أثبتت قوات سوريا الديمقراطية أنها القوة الأكثر تنظيمًا وانضباطًا، إذ واجهت الإرهاب بفعالية بالتعاون مع التحالف الدولي، وما زالت شريكًا رئيسيًا في مكافحته. لذلك، فإن الدمج العسكري يجب أن يكون عملية تأسيسية تقوم على بناء جيش وطني جديد بعقيدة ديمقراطية تحمي الوطن والمجتمع، وتضمن حقوق جميع المكونات. هذا يتطلب خطوات مرحلية واضحة: تشكيل لجنة عليا مشتركة تشرف على عملية الدمج، إنشاء غرف عمليات للتنسيق الميداني، إعداد سجل وطني للقوات، وضع آليات للمساءلة والرقابة لمنع الفصائلية والانتهاكات، إلى جانب برنامج وطني للتدريب وإعادة التأهيل يدمج العناصر وفق معايير مهنية موحدة.

سوريا التأسيس الجديد

إعادة التأسيس لا تُختزل في القوانين والدساتير وحدها، بل تحتاج إلى طاقات المجتمع جميعها. المرأة ستكون شريكًا أصيلاً بما تمثله من طاقة لا غنى عنها، والشباب سيكونون القوة الديناميكية الطليعية التي تفتح الطريق أمام المستقبل. وإلى جانبهم، يحضر المجتمع المدني، والقوى السياسية الديمقراطية والوطنية، كأدوات فاعلة لترسيخ الشراكة وصياغة مسار وطني جامع. ولأن سوريا الجديدة لا يمكن أن تُبنى إلا بالانفتاح، فهي تستلهم أيضًا قيم رجال الدين من مختلف الطوائف والمذاهب، حيث المحبة والصلح والتعاون وقبول الآخر، كما تستنير بعقول المثقفين والمتنورين الذين يوجّهون البوصلة نحو الطريق الصحيح. إنها سوريا التي توازن بين خيال الأطفال البريء بما يحمله من طهر الأمل، وبين حكمة الشيوخ وتجاربهم بما تمنحه من ثبات ورصانة. هذه الرؤية لا تحتمل الجمود ولا تُختزل في قوالب مغلقة، بل تقوم على العقول المتفتحة المبدعة القادرة على التجديد ومواجهة تحديات العصر. والمعيار الذي يوجّه كل خطوة فيها هو الحرية والعدالة والمساواة والمواطنة المتساوية. في هذه سوريا لن يكون هناك مكان للإرهاب أو التطرف أو الكراهية أو الفتن، بل ستكون حصنًا منيعًا أمام كل مشاريع التمزق والانقسام.

في فجر 25 حزيران/يونيو 2015، استيقظت مدينة كوباني الكُردية على واحدة من أبشع الجرائم التي ارتكبتها تنظيمات إرهابية بحق المدنيين العزّل. لم يكن ذلك اليوم كباقي الأيام، بل شكّل ندبة دموية عميقة في ذاكرة الكُرد، تُعرف حتى اليوم باسم "ليلة الغدر". جريمة بشعة، تخطت حدود الحرب، نفذتها المجاميع الإرهابية بأسلوب الإبادة، استهدفت الأبرياء في بيوتهم وشوارعهم دون أي تمييز بين رجل وامرأة، طفل أو شيخ.

خلفية الحدث

شهدت كوباني مطلع عام 2015 انتصارًا كبيرًا بعد معركة شرسة استمرت لأشهر، خاضتها وحدات حماية الشعب (YPG) بمساندة من قوات التحالف الدولي ضد تنظيم داعش، الذي حاول اجتياح المدينة في هجوم ضخم بدءًا من خريف 2014. والتي أبدت فيها المدينة مقاومة ملحمية حتى باتت المدينة رمزاً للصمود.

بالرغم من تحقيق النصر لم يكن نهاية التهديد، إذ بقيت داعش تنفذ هجمات مباغتة في محيط المدينة، إلى أن جاءت ليلة 25 حزيران، لتكشف أن خطر الإرهاب لم يختفِ بعد.

تفاصيل المجزرة

في الساعات الأولى من فجر يوم الخميس 25 حزيران 2015، تسلل أكثر من 100 عنصر إرهابي إلى داخل مدينة كوباني. دخل المسلحون المدينة متخفين بلباس وحدات حماية الشعب وقوات الأسايش، ما سهّل مرورهم عبر بعض النقاط دون اشتباك مباشر في البداية. ثم بدأ الإرهابيون بتنفيذ عمليات قتل مروعة بحق المدنيين مباشرة في شوارع المدينة ومنازلها ذبحاً بالسكاكين:

استُهدفت قرية برخ بوتان جنوب كوباني أولاً، حيث أستُشهد ما لا يقل عن 23 مدنيًا جُلهم من النساء والأطفال. بعد ذلك، توجّهوا إلى أحياء وسط المدينة، وفتحوا نيران أسلحتهم الرشاشة على المدنيين في الشوارع، وعلى منازل سكنية مكتظة. كما نفّذ بعضهم عمليات تفجير انتحارية في مناطق مدنية. استمرت المجزرة حتى اليوم التالي، حيث تمكنت قوات الأسايش ووحدات حماية الشعب من القضاء على معظم الإرهابيين بعد اشتباكات عنيفة في أحياء المدينة. تباينت تقديرات عدد الضحايا بسبب اتساع رقعة الهجوم وسرعة الأحداث، إلا أن الحصيلة النهائية أشارت إلى أكثر من 233 شهيدًا من المدنيين، معظمهم من النساء والأطفال والمسنين. مئات الجرحى، بعضهم أصيب بإعاقات دائمة نتيجة الجراح البليغة. تدمير واسع لمنازل ومحالّ تجارية، خاصة في وسط المدينة. خلق حالة من الذعر والنزوح المؤقت لسكان بعض الأحياء خوفًا من تكرار الهجوم أحدثت المجزرة صدمة في الشارع الكُردي داخل سوريا وخارجها. سادت حالة من الحزن والحداد العام في كوباني و باقي المناطق الكُردية، وفي كل عام، يحيي سكان كوباني الذكرى الأليمة بإضاءة الشموع، وقراءة أسماء الضحايا، وإقامة فعاليات رمزية تذكّر الأجيال الجديدة بما حدث.

هفال ديركي
عضو مكتب الإعلام في حركة التجديد الكردستاني

عُقد في مدينة الحسكة الملتقى السوري الخامس بدعوة من حزب الاتحاد الديمقراطي (PYD) تحت شعار: "مانيفستو السلام والمجتمع الديمقراطي ضمان لبناء سوريا الحديثة"، بمشاركة نحو 120 شخصية سياسية ومجتمعية ونسوية وناشطين من مختلف المناطق السورية، وذلك بالتزامن مع ذكرى تأسيس الحزب. افتتح الملتقى بالوقوف دقيقة صمت إجلالاً لأرواح الشهداء الذين مهّدوا بدمائهم طريق الحرية، أعقبها كلمة ألقاها غريب حسو، الرئيس المشترك لحزب الاتحاد الديمقراطي، شدّد فيها على حساسية المرحلة التاريخية التي تعيشها سوريا، وعلى ضرورة توحيد الصفوف لمواجهة التحديات الراهنة، مؤكداً أن مبادرة السلام والمجتمع الديمقراطي التي طرحها القائد عبد الله أوجلان تمثل رؤية استراتيجية لإرساء أسس دولة حرة وديمقراطية تتسع لجميع أبنائها. تخللت الملتقى مداخلات سياسية وفكرية من ممثلي أحزاب وتنظيمات وشخصيات مستقلة من مختلف المكونات السورية، ناقشت آفاق الحل السلمي في سوريا، ودور المانيفستو في معالجة أزمات البلاد وبناء مجتمع ديمقراطي.

وفي هذا السياق، شاركت حركة التجديد الكُردستاني عبر مداخلة قدّمها الأستاذ محمد زيدو عضو المجلس العام باسم الحركة، حيث أكد أن مانيفستو القائد عبد الله أوجلان يشكّل الإطار الأمثل لتحقيق السلام والمجتمع الديمقراطي، معتبراً أن بلوغ هذين الهدفين هو الطريق الحقيقي لتحقيق الحرية للشعب السوري، وهي الغاية التي انطلقت الثورة السورية من أجلها للتخلص من الديكتاتوريات. كما باركت الحركة لحزب الاتحاد الديمقراطي انعقاد الملتقى في يوم تأسيسه، متمنية له التوفيق في مهامه، الأمر الذي لاقى تقديراً من غريب حسو الذي شكر الحركة على هذه المبادرة. وأكد زيدو أن حركة التجديد الكُردستاني تؤمن بالحل السلمي ضمن مضامين المانيفستو كخيار استراتيجي وحيد لبناء سوريا مدنية ديمقراطية.

في ختام الملتقى، قُرئ البيان الختامي من قبل سليمان عرب، عضو هيئة الرئاسة المشتركة لحزب الاتحاد الديمقراطي، والذي شدد على التزام المشاركين بمبادئ السلام والمجتمع الديمقراطي كضمانة لبناء سوريا حديثة، قائمة على التعددية وحقوق الإنسان، وتعزيز دور المرأة والشباب والمكونات كافة في الحياة السياسية والاجتماعية. كما دعا البيان إلى تحويل هذه الرؤية إلى خطوات عملية عبر الحوار الوطني والعمل السياسي السلمي والمشاركة المجتمعية الواسعة.

اللامركزية بين هاجس التقسيم وأمل إعادة تأسيس الدولة

بقلم: ماجد الكرو
ممثل مجلس سوريا الديمقراطية في المانيا

لطالما شكلت اللامركزية أحد أبرز النماذج السياسية والإدارية الرامية إلى توزيع السلطة والصلاحيات بين الحكومة المركزية والسلطات المحلية، ويظهر هذا النموذج في بعدين أساسيين: الأول إداري يتمثل في نقل بعض الاختصاصات التنفيذية إلى هيئات محلية دون المساس بوحدة الدولة السياسية، والثاني سياسي يتجسد في تشكيل مجالس منتخبة محلياً بسلطات تشريعية أو تنفيذية مستقلة نسبياً. اليوم، وفي ظل المرحلة الانتقالية التي تمر بها سوريا بعد أكثر من عقد من الحرب والانقسام، يطرح موضوع اللامركزية بإلحاح ضمن النقاش الوطني حول مستقبل الدولة. فبينما يراها البعض فرصة لتأسيس نظام أكثر عدالة وشمولية، يتوجس آخرون من احتمالات تفكيك البلاد وانهيار الهوية الوطنية الجامعة. وهنا يبرز التساؤل المركزي: هل تمثل اللامركزية أداة لإنقاذ الدولة السورية، أم أنها مقدّمة لتفكيكها؟

قبل عام 2011، سادت في سوريا مركزية شديدة جعلت العاصمة دمشق تحتكر أغلب السلطات السياسية والاقتصادية والأمنية. وقد أدى هذا النموذج إلى خلل صارخ في توزيع الموارد والخدمات، حيث احتكرت العاصمة وبعض المدن الكبرى الامتيازات، بينما عانت المناطق الطرفية مثل دير الزور والحسكة والسويداء من تهميش مزمن. هذا التفاوت في التنمية والخدمات ولد شعوراً بالغبن في أوساط مجتمعية واسعة، وأدى إلى تآكل الانتماء الوطني لصالح ولاءات مناطقية أو طائفية نشأت كرد فعل على الإقصاء والتمييز.

في ضوء هذه الخلفية، تطرح اللامركزية كفرصة لإعادة بناء العلاقة بين المركز والأطراف على أسس أكثر عدلاً وتوازناً. إذ تتيح للمواطنين المشاركة الفعلية في صنع القرار عبر انتخاب ممثليهم المحليين، ما يعزز من شرعية المؤسسات ويرمم الثقة بين الدولة والمجتمع. كما تسمح بنقل صلاحيات التخطيط والتنفيذ إلى السلطات المحلية، بما يفتح الباب أمام تنمية أكثر توازناً وتوزيع عادل للموارد، وهو ما يمكن أن يسهم في معالجة التفاوتات البنيوية التي ساهمت في تأجيج الأزمة.

ومن حيث البناء الوطني، توفر اللامركزية بُنية مرنة يمكن من خلالها تعزيز الهوية الوطنية من القاعدة إلى القمة، عوضاً عن فرض وحدة شكلية من المركز. احترام الخصوصيات الثقافية والجغرافية والاجتماعية للمكونات والمناطق لا يعني بالضرورة الانفصال، بل يمكن أن يكون ركيزة لتعميق الانتماء المشترك ضمن إطار دولة جامعة.

وفي التجربة السورية المعاصرة، برزت بعض النماذج التي قدمت رؤى متقدمة للحكم المحلي، أبرزها نموذج الإدارة الذاتية في شمال وشرق سوريا، التي أسست هياكل مدنية منتخبة ومجالس محلية بصلاحيات تشريعية وإدارية، وشهدت مشاركة فاعلة للمرأة والأقليات. في المقابل، حاولت الحكومة السورية المؤقتة في مناطق المعارضة إقامة هياكل محلية مشابهة، في حين أبقت الحكومة المركزية في دمشق على نموذجها التقليدي، مكتفية بتعديلات شكلية في قانون الإدارة المحلية دون نقل صلاحيات فعلية.

تؤكد التجارب الدولية بدورها أن اللامركزية لا تعني التفكك بالضرورة، بل قد تكون وسيلة فعالة لتعزيز التماسك الوطني. ففي ألمانيا، على سبيل المثال، يقوم النظام الاتحادي على ولايات تملك صلاحيات واسعة، ضمن إطار دستوري يضمن وحدة الدولة. أما السويد، فقد اعتمدت نموذجاً لامركزياً قوياً أسهم في تحسين مستوى الخدمات وضمان المشاركة المجتمعية، دون الإخلال بوحدة المؤسسات المركزية.

لكن من الضروري الإشارة إلى أن اللامركزية ليست غاية في ذاتها، بل أداة لتحسين الإدارة وتعزيز العدالة. ونجاحها لا يرتبط فقط ببنيتها القانونية، بل يتوقف على توفر شروط سياسية ومجتمعية أساسية، في مقدمتها وجود نية وطنية تتجاوز المصالح الضيقة، وشراكة حقيقية بين المكونات، وتوافق على شكل الدولة وهويتها ووحدتها الجغرافية، فضلاً عن ضمانات دستورية توازن بين المركز والأطراف. وفي غياب هذه الشروط، قد تتحول اللامركزية إلى أداة لفرض الأمر الواقع أو إلى شكل مقنع من الفدرلة المثيرة للانقسام. إن التجربة السورية المريرة مع المركزية المفرطة أظهرت بما لا يدع مجالاً للشك أن استمرار هذا النموذج لم يعد ممكناً. لكن التحول نحو اللامركزية يجب أن يكون مدروساً، قائماً على عقد اجتماعي جديد ودستور حديث يُكرّس اللامركزية في إطار وطني موحد، ويمنح المجالس المحلية صلاحيات حقيقية مدعومة بموارد مالية وإدارية كافية.

ولضمان ألا تتحول اللامركزية إلى أداة للتمزيق، لا بد من تحصين الوحدة الوطنية عبر نظام تعليمي موحد، إعلام وطني جامع، ورموز دولة تمثل جميع السوريين. في هذا السياق، تصبح اللامركزية الوسيلة الأجدى لإعادة بناء الدولة السورية على أسس ديمقراطية وعادلة، لا بوابة إلى تقسيمها، إذا ما أُحسن تبنيها وتوفير الضمانات اللازمة لنجاحها.

التقى الدكتور رزگار قاسم، رئيس حركة التجديد الكُردستاني، مع السيد فوزي شنگالي، سكرتير حزب الوفاق الديمقراطي الكردي السوري، وذلك في مقر حركة التجديد الكردستاني بمدينة قامشلو.

وخلال اللقاء، جرى بحث جملة من القضايا السياسية المتعلقة بالشأن الكردي في سوريا، حيث تطرق الجانبان إلى الوضع الراهن في روژآڤا وما يواجهه من تحديات داخلية وإقليمية، إضافة إلى اتفاق ٢٦ نيسان الكردي وأهمية البناء عليه كخطوة نحو تعزيز وحدة الموقف الكردي.

كما ناقش الطرفان مسألة تشكيل وفد كردي موحد ليكون ممثلاً جامعاً للإرادة السياسية الكردية في الاستحقاقات الوطنية والدولية المقبلة، بما يضمن حضوراً فاعلاً للقضية الكردية في المشهد السوري.

وتناول الاجتماع أيضاً الوضع السوري العام، مع التركيز على تداعيات الأزمة المستمرة والفرص الممكنة لتقريب وجهات النظر بين مختلف القوى الوطنية والديمقراطية، بما يخدم استقرار البلاد ويعزز المسار السياسي القائم على الحل السلمي والتفاوضي.

وأكد الجانبان في ختام اللقاء على ضرورة تكثيف الحوار والتنسيق بين الأحزاب والقوى السياسية الكردية، والعمل على بلورة موقف موحد قادر على مواجهة التحديات، وصون الحقوق القومية والديمقراطية للشعب الكردي ضمن سوريا المستقبل.

من كوباني إلى الدويلعة... الإرهاب فكر، والفكر لا يموت

بقلم: ليلى موسى

التزامن مع الذكرى الأليمة لمجزرة "ليلة الغدر" في كوباني، التي راح ضحيتها عشرات المدنيين الأبرياء من نساء وأطفال ومسنين، أثناء نومهم الآمن بعد صلاة الفجر، نستحضر مأساةً لا تزال جراحها مفتوحة، رغم مرور عقدٍ من الزمن. كانت المجزرة علامة سوداء في تاريخ الإنسانية، كشفت حجم التواطؤ والدعم الذي تلقته قوى الإرهاب والتطرف من أطراف متعددة، سخّرت هذه الأدوات خدمة لأجنداتها التوسعية. وما جرى مؤخراً في كنيسة "مار إلياس" بحي الدويلعة بدمشق، ليس بعيداً عن تلك الذهنية؛ فالإرهاب ذاته، وإن اختلفت الأمكنة، ما زال يستهدف الأرواح البريئة بذات العقلية الإقصائية.

كوباني التي أصبحت رمزاً للمقاومة والانتصار على الإرهاب، تُمثل حقيقة الإرادة السورية في مواجهة الظلام والتكفير. هذه المدينة المنكوبة علمتنا أن الحق لا يسقط بالتقادم ما دام هناك من يدافع عنه، وأن العدالة الغائبة لا يمكن أن تُستعاد دون محاسبة عادلة ومنصفة لكل من تورط وساهم في صناعة الكارثة. التفجير الذي استهدف الكنيسة، بعد عشر سنوات من مجزرة كوباني، يعيد التأكيد على أن غياب المساءلة والعدالة لا يزال هو القاعدة، وأن التعامل الدولي مع ملف الإرهاب لا يزال يفتقر إلى الجدّية. لو تمت محاسبة مرتكبي مجزرة كوباني وداعميهم حينها، لربما لم نكن لنشهد أحداث الساحل أو تفجير الدويلعة لاحقاً. النهج القائم على المعالجات الأمنية والعسكرية في مواجهة الفكر الإرهابي، لا يمكن أن يحقق نجاحاً مستداماً. الفكر لا يُحاصر بالسلاح، إنما يُواجه بمشروع فكري بديل، يعالج الجذور العميقة التي أنتجت هذا التطرّف، ويقدّم تصوراً جديداً للعيش المشترك.

الثورة السورية، التي انطلقت بحثاً عن الحرية والكرامة، تعرّضت للاستغلال من قبل قوى حولتها إلى ساحة لصراعاتها، وفرضت أجنداتها الخاصة على حساب الشعب السوري. فالعقلية الإقصائية، التي تسببت في تفكيك الدولة والمجتمع، لا تزال تفرض نفسها عبر مشاريع تغذّيها النزعات القومية أو الإسلاموية، وكلاهما يؤديان إلى ذات النتيجة من القمع والاستبداد، وإن اختلفت الواجهات والأدوات. ما يزيد من تعقيد المشهد هو استمرار محاولات إعادة تدوير بعض المجموعات التي ارتبطت بالإرهاب، ومنحها أدواراً ومواقع في مؤسسات مؤقتة، تُقدَّم كأنها تعبر عن مشروع وطني. هذه المقاربة، وإن بدت تكتيكية، إلا أنها تتجاهل حقيقة أن الفكر المتطرف يقوم على بنية ذهنية ترفض الآخر، وتُقصيه بالكامل، ما يجعل أي رهان على احتوائه ضرباً من التمني.

غياب إعلان الحداد الرسمي بعد تفجير الكنيسة يعكس إشكالية عميقة في الوعي السياسي والأخلاقي لبعض الجهات. ورغم أن الحكومة الانتقالية أصدرت بيان عزاء، إلا أن محدودية الموقف الرسمي دفعت البطريارك يوحنا العاشر لإعلان الحداد بنفسه، لا على الضحايا فحسب، بل في تعبير رمزي على عجز السلطة في حماية المدنيين.

ما تحتاجه سوريا اليوم ليس مجرد استجابات رمزية، بل تحولاً حقيقياً في منظومة الحكم، يضمن الحوكمة الرشيدة والمشاركة العادلة لكل السوريين، دون تمييز أو تهميش. ما لم تُفتح صفحة جديدة قائمة على العدالة والمحاسبة والديمقراطية، فإن الثورة ستبقى مستمرة، ولو بطرق مختلفة. التغيير المنشود لن يتحقق إلا بإحداث ثورة فكرية وأخلاقية تسبق التحولات السياسية. يجب إعادة النظر في المفاهيم الراسخة، والقيام بمراجعة نقدية لكل ما أُنتج خلال السنوات الماضية، لتصحيح المسار، واستعادة سوريا لدورها ومكانتها الطبيعية إقليمياً ودولياً. إن الخطوة الأولى تبدأ من الداخل، عبر حوار سوري-سوري جاد وشامل، ينتج عنه مشروع وطني يعبر عن جميع السوريين، ويقطع الطريق أمام كل أشكال التدخلات الخارجية. عندها فقط يمكننا القول إننا نسير فعلاً نحو سوريا جديدة، متحررة من بؤر التطرف ومنابر الكراهية. لأن أمن سوريا هو حجر الأساس في استقرار المنطقة والعالم، ولا يمكن تجاهل هذه الحقيقة. وأي تهاون في قراءة الواقع السوري بعمق وصدق، سيُفضي إلى تكريس سياسة الأمر الواقع، وفتح الباب أمام عودة الاستبداد بصورة جديدة، تكون أكثر خطورة من ذي قبل، لأنها قد تأتي مغلّفة بذرائع محاربة الإرهاب، بينما تُعيد إنتاجه بطريقة أخرى.

الدكتور رزكار قاسم
رئيس حركة التجديد الكردستاني - سوريا

مناعة الوعي:
استراتيجية كُردية ضد الإشاعات والحرب النفسية

التتمة

المجال الإعلامي هو اليوم ساحتنا المفتوحة. إن لم نملكه فكرياً وتنظيمياً فَمَن سيملكه؟ إعلام الخصم لا يقتصر على مقالة هنا أو تغريدة هناك. إنه بُنية كاملة من منصات ومصادر تمويل وجامعي بيانات ومُحللين محترفين. لهذا أرى أولويات عملية: تأسيس مؤسسات إعلامية محترفة قادرة على السرد طويل المدى. ليس فقط الرد على فبركات أو فضح أكاذيب. المطلوب إنتاج سرد بديل يشرح الخيارات ويضع الحقائق في سياقها الزمني والسياسي. السرد الذي يقنع الناس بأن خطوة هي جزء من مسار طويل وأن الخجل من الخطأ الأصغر لا يعني انتهاء المشروع. السرد يحتاج إلى أدلة، إلى ملفات مفتوحة، إلى تقارير مجمعة، إلى شهادات مباشرة من المواطن. هذا السرد حين يُقترن برؤية سياسية واضحة يتحول إلى مناعة ضد البروباغاندا. السياسة ليست أخلاقاً فقط ولا هي فن إدارة أزمات فقط. السياسة فن الزمن وفن الذاكرة. علينا أن نعيد كتابة جزء من ذاكرتنا الجماعية بحيث لا تُنسى إنجازاتنا بسبب حملة تشويه. إن أعداء الكرد يحاربون الذاكرة. يمزّقون السرد التاريخي لكي يحولوا النضال إلى جملة دون نهاية. لذا ثمة ضرورة لعملية توثيق فورية وعلمية. ثمة ضرورة لتكوين أرشيف رقمي ووثائقي يبسط الحقيقة أمام كل محاولة تزييف. التوثيق مفيد داخلياً ليعالج شقوق الثقة، وخارجياً ليعرّي الدعاوى الزائفة لدى المحافل الدولية. ثم هناك بعد أخير ولكنه مركزي وهو الصناعة الداخلية للقيادة. القائد اليوم يجب أن يكون باحثاً في نفس الجماعة بقدر ما هو قائد على الأرض. القيادة تحتاج أدوات نفسية. تحتاج فريقاً للاتصال النفسي الاجتماعي. تحتاج مختصين في علم النفس السياسي يعملون معها على صياغة الخطاب العام وفق ما يحتاجه الجمهور من استقرار وجدوى واستمرارية. القيادة التي تُهمل هذا البُعد تصبح عرضة لابتزاز السرد المضاد. وأخيراً لا أريد أن أختم بنداء تقليدي. أريد أن أختم بموقف معرفي: الحرب النفسية والإعلامية لن تتوقف. بعض أدواتها ستتطور وتصبح أكثر دهاءً مع الزمن. ولكن هناك ميزتَين لا يمكن لخصمنا اختراقهما بسهولة. الأولى: أصالة الهوية. الهوية التي تُروى وتُعاش لا تُفقد بعرضٍ إعلامي. الثانية: الوعي الجماعي. الجماهير التي تفهم آليات التضليل تصبح مناعة ذاتية. لذا عملياً ما أقترحه ليس حلاً سحرياً، لكنه مسار طويل وممنهج يبدأ بالتثقيف ويستمر بالتنظيم وينتهي بصناعة سرد يستطيع أن يتحمل اختبارات الزمن.

كما أن مواجهة الحرب الإعلامية تتطلب تطويراً منظّمياً لمؤسساتنا الإعلامية: ليس مجرد زيادة في الإنتاج بل بناء مؤسسات احترافية قادرة على التخطيط الاستراتيجي، رصد واستقصاء، وإدارة الأزمات الإعلامية بمنهج علمي. علينا توظيف خبرات مختصة — صحفيين محترفين، محللي بيانات، مختصين في التحقق من الوقائع، وخبراء في التواصل النفسي والاجتماعي — وإقامة مدارس تدريبية داخلية وشراكات مع جامعات ومؤسسات مدنية لتأهيل كوادرنا. نحتاج أيضاً إلى مختبرات إنتاج رقمي تتقن أدوات السرد الطويل، صحافة البيانات، وتقنيات كشف الحملات الممولة آلياً، إلى جانب وحدات متخصصة في التوثيق والأرشفة الرقمية. لا يكفي الموارد المادية فقط؛ بل ضرورة ثقافة مؤسسية تُقدّر الجودة والموضوعية والشفافية، وآليات تقييم دورية تقيس فاعلية السرد وتعدل الاستراتيجيات وفق نتائج قابلة للقياس. الاستعانة بالخبرات الخارجية، لا سيما من الشتات الكُردي ومنظمات إعلامية مستقلة، يمكن أن يسرّع عملية الاحتراف ويعطي مؤسساتنا أدوات وإطارات عمل مجرّبة.

أدعو زملائي القادة ومناضلاتنا ومناضلينا أن يجعلوا من هذه المعركة أولوية. ليس لأن الإعلام أقدر من السلاح، بل لأن التحكم في العقل هو ذلك الحبكة التي تقرر من ينتصر حين تنتهي المدافع. التاريخ الذي نريد أن نتركه لأطفالنا ليس تاريخ هزائم معنوية. دعونا نكتب تاريخاً يكون فيه وعينا خط الدفاع الأول وسلاحنا الأكثر فعالية.

الدكتور رزكار قاسم لـ"العربي الجديد":
"قسد" و"مسد" غير معنيين بالانتخابات البرلمانية المقبلة

في موقف واضح يعبّر عن رفض قوى الإدارة الذاتية الديمقراطية في شمال وشرق سوريا لمسار الانتخابات التي أعلنت عنها الحكومة الانتقالية، أكد الدكتور رزكار قاسم، ممثل "مجلس سوريا الديمقراطية" (مسد) في ألمانيا، ورئيس حركة التجديد الكُردستاني، أن "قسد" و"مسد" غير معنيين بالانتخابات البرلمانية المقبلة، معتبراً أنها تندرج ضمن خطوات أحادية تنفذها السلطة دون توافق وطني حقيقي. وفي تصريحات خاصة لصحيفة العربي الجديد، أوضح قاسم أن هذه الانتخابات، شأنها شأن الإعلان الدستوري والمؤتمر الوطني الذي انعقد في فبراير/شباط الماضي، هي إجراءات "تفصّلها السلطة الانتقالية على مقاسها"، دون مشاركة القوى السياسية الفاعلة في البلاد، لا سيما الإدارة الذاتية الديمقراطية التي تمثل مناطق شمال وشرق سوريا. وفي سياق متصل، اتهم قاسم السلطة الانتقالية بتجاهل اتفاق العاشر من مارس، الذي وُقّع في دمشق بين رئيس الحكومة الانتقالية أحمد الشرع وقائد قوات سوريا الديمقراطية مظلوم عبدي، والذي نصّ على دمج "قسد" ضمن الجيش السوري في إطار شراكة وطنية جديدة. وقال قاسم إن هذا التنصل "يضرب الاتفاق بعرض الحائط"، مشدداً على أن الاتفاق يمثل أساساً للحل السياسي في سوريا، وأي تجاوز له يعني العودة إلى المركزية القديمة التي أنتجت الأزمة. وأردف قائلاً: "ما لم تلتزم السلطة بهذا الاتفاق، فإننا نرفض أي سلطة مركزية تعيد إنتاج النموذج القديم"، واصفاً الانتخابات المرتقبة بأنها "نسخة مكررة من ممارسات النظام البائد، تهدف فقط لإضفاء شرعية شكلية على سلطة لا تمثل كل السوريين". أما بشأن موقف "مسد" من العملية السياسية ككل، فأوضح قاسم أنهم مستعدون للانخراط في أي مسار سياسي حقيقي، شريطة أن يقوم على شراكة فعلية في إدارة الدولة، وأن يُبنى على دستور جديد يعترف بكافة المكونات السورية، وخصوصاً بما وصفه بـ"الحقوق فوق الدستورية للشعب الكُردي". وختم قاسم تصريحه بالتأكيد على أن القوى الكُردية في سوريا تسعى إلى بناء دولة ديمقراطية اتحادية تقوم على اللامركزية، والعدالة، والمساواة بين جميع مكوناتها، مضيفاً: "عندها فقط سنتجه بخطوات سديدة نحو جمهورية سورية ديمقراطيةاتحادية لكل شعوبها دون استثناء.

منطقة قامشلو: الجغرافيا والتاريخ

بقلم: برادوست ميتاني
كاتب و باحث كردي

الاسم:

لقد استمدت المدينة اسمها من نبات القاميش الذي كان يغطي ضفاف نهر جقجق هذا النهر الذي استمد اسمه من صوت الماء حيث كان النهر يتلاطم وخاصة صباحاً حيث يسمع بصورة أكبر بسبب الهدوء واسمه في التاريخ نهر هرماس أو هرميس حيث ينبع ويمر في منطقة هرميسي الكردية ذات الاسم الواحد لعشيرة هرميسي الكردية و يقسم المدينة إلى قسميها الشرقي والغربي. أحياناً نسمي هذا النبات قرام أيضاً .قاميش وقرام ليس قصب ,اسم المدينة في اللغة العربية قامشلي وفي السريانية زالين والاسم الأخير هو نفس قاميش وفي الكردية أيضاً زل وعند التصغير زلك كما أن الأخوة العرب أيضاً أحياناً يقولون الزلة, كما أن الاسم لدى الأخوة الترك أيضاً هو قاميش,بذلك يكون الاسم متجذر في ثقافة المنطقة وبمعنى واحد . في الاسم يقول أ.تورجين رشواني : كما أن الاسم لدى الأخوة الترك أيضاً هو قاميش حيث بعض المصادر تقول إنها كلمة تركية بحتة معناها نبات القاميش وبعض المصادر الاخرى تؤكّد على كُردية الكلمة، ويقولون إنّ الاتراك سرقوها من اللغة الكُردية و مصادر أخرى تؤكّد أنّ اسمها من كلمة كاميش الكُردية وتعني الجاموس و السريان يؤكّدون انها كانت تسمّى زالين نسبة الى نبات الزل الذي كان ينمو على ضفاف نهر الجقجق (1). يؤكد ذلك الباحث أ.كوني رش كما أن له رأي في إضافة اللاحقة (لي) إلى الاسم عندما يقول :سأبدأ بكلمة القامشلي؛ وهي منحوتة من مفردة (قاميش) التي تعني بالكردية نوعاً من القصب ومفردة (لي) تعني مكان وجوده، وهي صيغة كردية بمثابة ياء النسبة في العربية، فيكون معنى كلمة القامشلي مكان وجود القصب أو الأراضي المقصبة.. ويخطأ من يكتبها قامشلو(2).

الموقع:

تعد مدينة قامشلو عقدة المواصلات الأساسية في منطقة الجزيرة بين شمال كردستان عبر بوابة نسيبين والمناطق الشرقية باجاه مدينة ديرك والغربية عبر عامودا و الداخلية الجنوبية عبر الحسكة، بالإضافة إلى المطار، توجد محطة القطار سواء الجديدة التي تربطها بدمشق واللاذقية، مروراً بدير الزور والرقة وحلب. أو المحطة القديمة التي كانت تربطها سابقاً بحلب وبغداد بوساطة سكة خط قطار الشرق السريع، ولكن بعد رسم الحدود الجائرة في تقسيم منطقة وكردستان أصبح القسم الأكبر من ذلك الطريق تابعاً لتركيا بموجب الاتفاقية الفرنسية – التركية . بعد أحداث سوريا الدامية وثورة روزافا 2011م توقف القطار بتاتاً ورم المجتمع من فوائده في النقل والتنقل. إلى الشرق من قامشلو بحوالي 30 كم تقع مدينة تربة سبيى. تعد قامشلو العاصمة الإقليمية الفعلية لمنطقة الجزيرة. يضم مركز المدينة حوالي 300 ألف نسمة، أما القرى التابعة لها فهي تضم أكثر من 150 ألف نسمة.نسبة السكان الكرد في المدينة هي في حدود 70 في المائة، أما النسبة الباقية فتضم السريان والعرب، بالإضافة إلى المكونات الأخرى مثل الأرمن والكلدان والآشوريين .مدينة القامشلي حديثة نسبياً، أنشأها الفرنسيون لسد حاجة المنطقة إلى مركز إداري، تجاري بعد عملية رسم الحدود التي فصلت منطقة الجزيرة عن جزيرة بوطان ونصيبين، بالإضافة إلى ماردين(3).

التاريخ القديم:

تضافرت عوامل عديدة طبيعية وجغرافية لجعل منطقة قامشلو ذات بيئة ملائمة للسكن البشري عبر التاريخ ومنذ القديم بسبب التربة الصالحة والمناخ المناسب والشرايين المائية من خلال الأنهار الدائمة والسطحية ووفرة الأمطار حيث شهدت جغرافيتها بناء حضارات متتالية بدأً من العصر النيوليتي ومارأً بالمعدني ومنتهياً ببناء المدن. توجد في منطقة قامشلو مواقع أثرية عديدة تعود إلى التاريخ القديم لكننا لا نستطيع أن نذكرها في موضوع قامشلو كونها تتبع جغرافياً إلى المدن الأخرى في الجزيرة السورية لذا نكتفي بهذه القريبة من قامشلو: تل ليلان يقع إلى الجنوب الشرقي من قامشلو بمسافة 25كم وتعود آثاره إلى الألف السادس ق.م تل عربيد تعود آثاره إلى 5000ق.م يقع باتجاه الحسكة وعلى بعد من قامشلو قرابة 60كم تل شعير يقع 22كم شرقي قامشلو وتعود آثاره إلى الألف السادس ق.م آثار كرى بري تقع شرقي قامشلو باتجاه تربة سبيى وتعود إلى الألف الرابع ق.م موقع شاخر بازار يقع جنوب قامشلو و تعود آثاره إلى الألف الرابع ق.م موقع تل أحمدي يقع شرقي طريق قامشلو – حسكة بحيث يبعد عن قامشلو مسافة 20 كم تظهر نتائج التنقيب في تلك التلال الغنى الحضاري من خلال اللقى والرقم الطينية والأواني والأدوات المستعملة من قبل الأنسان وهي تابعة لحضارات متتالية كالهوريين والميتانيين والبابليين والأكاديين والآشوريين التي تمازجت فيها الثقافة بشكل عام واللغة بشكل خاص

قامشلو قبل التأسيس:

الأراضي الواقعة عليها مدينة قامشلو اليوم كانت عبارة عن نهر جقجق بروافده الكثيرة، إذ كان يبدو الموقع على شكل بحيرتي ماء في جنوب مدينة نصيبين، يتخلّلهما غابات من قصب القاميش والقامر، والبردي، وأشجار الحور، والصفصاف، ومنتجعاً خصباً للخنازير البرية والثعابين والذئاب، وكان يصعب على المرء اجتيازها، ناهيك عن بعض القرى المتفرقة حول الموقع مثل: قرية عنترية، ومحمقيا في الشرق، وقرية نافكر، وهيمو في الغرب، وجرمز وحلكو وزندا في الجنوب(4). وللعشيرة الملية الكردية وزعيمها السيد إبراهيم باشا الملي دور كبير في حماية الجزيرة عامة و منطقة قامشلو خاصة وذلك من العثمانيين وإجراءاتهم التعسفية وكذلك من هجمات القبائل الغازية .لقد قرأت في كتاب الأديب الكردي الكبير سيدايى جكرخوين الذي يحمل عنوان سيرة حياتي المكتوب باللغة الكردية في الصفحة 35 بعض حوادث تؤكد ذلك حيث وقعت المعركة الإولى بينه وبين الشمر في عام 1904م وذلك بعيد لقائه في منطقة قامشلو ببعض العشائر العربية والكردية عندما قال لأبراهيم باشا زعيم عشيرة ميران الكردية كيف تنضم إلى حلف الشمر في وجهنا وقال للطي لقد سكنتم جنوب قامشلو فأبقوا هناك ولا تغادروها بينما قال للشمر لقد جئتم إلينا غرباء ويجب أن ترجعوا من حيث جئتم وبعد جدال معهم هددهم بحرب كبيرة وفعلاً حدث ذلك وأبعدهم حتى جنوب شنكال ولكن الشمر فيما بعد عادوا إلى منطقة تل كوجر.

التأسيس:

قبيل التأسيس كانت عبارة عن أرض زراعية تتبع لملاكين منهم المرحوم قدوربك و هو كُردي اصوله من جنوب كردستان وكان ضابطاً في الجيش العثماني وفرّ من الجيش لأسباب أمنية. وبيت نظام الدين وسميرة آحو وحسن جلبي((حسن مصروع)) وبيت كوزي ويقال أيضاً في البداية بيت المكطف.. وبيت الجرموكلي وبيت عدى وغيرهم. اما محطات الوقود فكان في مكان مصلحة المياه على الشارع العام، بالقرب من جامع الشلاح، و كان يباع الكاز والبنزين في تنكات مختومة، وكانت قيمة تنكة الكاز آنذاك بخمس ليرات سورية.أ ما صانعو المرطبات فكان حاج رفيعة و ماميكون وحسن طنطا. بناها الفرنسيون و خططت في عام1925 و ابتداء البناء بين1926- 1927على يد المهندس المعماري اليوناني الاصل الذي كان يخدم مع الفرنسيين ويقال إنّ مخططها يشبه مخطط باريس من حيث شوارعها اما اسمه فهو sharmos... وهي تقع على الحدود التركية العراقية و أقرب نقطة هي نصيبين التركية تبعد عنها فقط حوالي كيلومتر لاغير ، وتبعد عن الحدود العراقية مسافة مائة كيلومتر تقريباً، و تقع مدينة القامشلي تحت تلة أثرية اسمها(البدن)أي الجسد وهذه التلة هي نصيبين الأثرية القديمة وتقع القامشلي في أقصى الشمال الشرقي من الجمهورية السورية(5). مساحة المخطط التنظيمي لمدينة قامشلو حوالي 2000 هكتار يقول الباحث كوني رش في مرجعنا المذيل لبحثنا والذي يحمل رقم 2 :في البداية كان الناس في قضاء القامشلي المحدثة يعيشون تحت الخيام والأكواخ المصنوعة من القصب وهم يزاولون حياتهم اليومية في البيع والشراء وما شابه ذلك من التبادل التجاري في عام 1965م، عندما قدمت الى مدينة القامشلي للدراسة، كانت آخر الجغرافيا بالنسبة لي.. كانت تصنع نفسها على طريقة الغرب الأمريكي.. تكبر بسرعة، بلا ذاكرة، الا من حي قدور بك وسريان وارمن ويهود وغربي/ علي فرو.. ولاحقاً حي الطي.. ويجاورها قرية عنترية من الشرق وهلالية من الغرب وحلكو وزندا وطرطب وطراطب من الجنوب. في 20 آب 1926م أقيم بالقرب من مزرعة صغيرة منعزلة مركز (القامشلي) والتي من المنتظر أن تصبح مدينة حقيقية تغلب مدينة (نصيبين) التركية المجاورة والتي أصبحت محج الأنظار بالنسبة لكرد المنطقة. ضمت مدينة القامشلي بسرعة العناصر الأكثر جرأة في المنطقة: يهود نصيبين، الأرمن والكرد، البشريين، يعوقبيي طور عابدين وممثلو أصحاب العقارات في ماردين، وهكذا أصبح مركزاً مهنياً وتجارياً من الطراز الأول... بالرغم من أن اللغة الرسمية لم تكن الكردية تماماً، إلا أن هذه المدينة لعبت دور العاصمة لكرد المنطقة .في شمالها مدينة نصيبين العريقة.. كان اهل محيطها في حمى الركض وراء زراعة القمح والشعير وتربية المواشي.. والبعض كان يعمل بالقاجاغ/ تهريب المواد المفقودة بين طرفي الحدود.. وكبرت مع مدينة القامشلي.. حتى اصبحت جزءاً من ذاكرتي.. واليوم لا يمكنني العيش خارج محيطها!. تم عملية تأسيس هذه المدينة من قبل الفرنسيين عام 1926 ووضع مخططها المهندس اليوناني الشهير (خر المبوس)الذي جاء مع الألمان لمد سكة القطار الشرق السريع بين برلين و بغداد و أطلقت البعثة الأمريكية الزراعية في الخمسينات من القرن الماضي على مدينة قامشلو بكاليفورنيا الشرق وغدت قامشلو مع نهاية عام 1927 بلدة عصرية حيث شيدت المباني الحديثة و انتقل إليها التجار من الموصل و أمد و نصيبين (6).

بقلم: بشرى شيخي
كاتبة كُردية

دور المرأة في ثورة 19 تموز
ونضالها في تحقيق مستقبل سوريا ديمقراطية لا مركزية

إن نضال المرأة في روج آفا ليس مجرد رد فعل للأزمة، بل مشروع ثوري لبناء مجتمع حر، متساوٍ وديمقراطي، ينهي القمع والتمييز القائم على النوع الاجتماعي. قبل 2011، كانت المرأة في سوريا بشكل عام، والمرأة في مناطق شمال وشرق سوريا بشكل خاص تعاني من أشكال متعددة من القمع، سواء من ناحية التشريعات غير المتكافئة، إلى الأعراف الذكورية، إلى غياب التمثيل السياسي الفاعل. ومع انطلاق الحراك في سوريا في عام 2011، وانطلاقة الثورة، شهدت مناطق شمال وشرق سوريا (روج آفا) تغيّرات اجتماعية وسياسية عميقة، كانت المرأة في قلب هذه التغيرات. إذ تم البدء ببناء المؤسسات والتنظيمات النسائية مثل: اتحاد ستار (يكيتيا ستار) المؤسسة النسائية الأساسية، وبيت المرأة الذي افتتح أول بيت في مدينة قامشلو كمركز لدعم النساء في حل مشكلات الأسرة، حماية حقوقهن، وبداية لعمل نسائي مؤسساتي مستقل. ومع تدهور سلطة الدولة في الكثير من المناطق، نشأت حاجة مُلحة لبناء مؤسسات بديلة، أقامتها الإدارة الذاتية بالاعتماد على مبادئ ديمقراطية ومشاركة واسعة للنساء. في شباط 2016، تحوّل اتحاد ستار إلى مؤتمر ستار (كونگرا ستار)، لكي يتوسع المجال التنظيمي، وتمثّل المرأة ليس فقط في المناطق الكردية بل في كل شمال وشرق سوريا، وتتواصل مع الحركة النسائية في الخارج.

الأطر القانونية والدستورية:

في يناير 2014، صدر العقد الاجتماعي للإدارة الذاتية في شمال وشرق سوريا، الذي نصّ صراحة على حقوق النساء بالمشاركة في الحياة السياسية، الاجتماعية، الاقتصادية، والثقافية، وإلغاء التمييز على أساس الجنس. وتم إصدار قانون حقوق المرأة في إقليم الجزيرة في نوفمبر 2014، الذي أعطى المرأة حقوقاً متساوية مع الرجل في القانون، وأقرّ حظر الزواج القسري والزواج تحت السن القانوني، ومنع التعدد والعنف ضد النساء مثل جرائم الشرف.

الدفاع الذاتي والمقاومة العسكرية:

تأسيس وحدات حماية المرأة (YPJ) في أبريل 2013 كقوة خاصة بالدفاع تشارك جنباً إلى جنب مع القوات المختلطة في حماية المناطق من التهديدات، خصوصاً تنظيم داعش. ولم يكن دور المرأة في YPJ شكلي فقط، بل كان جزءاً محورياً من المعارك، ومن الدفاع عن السكان المدنيين. فقد شاركت في معارك كثيرة مثل معركة تحرير كوباني، تحرير الرقة، الباغوز، وغيرها، حيث لعبت المقاتلات دوراً في هزيمة التنظيمات المسلحة التي تمثل تهديداً ليس فقط للأمن، بل للحرية الشخصية وحقوق المرأة.

البُعد الاجتماعي والثقافي:

يمثل مشروع، جن وار، (قرية المرأة) الذي بدأ عام 2016 نموذجاً لاعتماد المرأة على نفسها، حيث يقتصر السكن والحياة في القرية على المرأة والأطفال، بتوفر المأوى، التعليم، مطعم، مستوصف، أكاديمية، كمكان لتجربة حياة مستقلة وخالية من العنف والتمييز. بالإضافة إلى إدخال مادة تعليمية في الجامعة هي "جنولوجيا" (Jineolojî) أو (علم المرأة)، وهي رؤية نظرية وأكاديمية تُدرَّس لتفكيك النظام الأبوي، لإعادة كتابة التاريخ، تحليل السلطة، والتمييز ضد المرأة، بالإضافة لتوعية الرجال أيضاً بعلاقاتهم (الجندرة).

الإنجازات والتحديات:

أهم الإنجازات هي:

- مشاركة سياسية مؤسسية: نظام الرئاسة المشتركة في المؤسسات، بالإضافة لوجود حد أدنى من التمثيل النسائي في المجالس المحلية والإقليمية.
- القوانين التي تحمي المرأة: إصدار قانون حقوق المرأة، نصوص دستورية، تنظيم للزواج، حقوق الطلاق، الميراث، منع العنف.
- تمكين اقتصادي واجتماعي: وجود تعاونيات نسائية، مؤسسات تعليمية تطوعية، بنى تحتية اجتماعية تُدار بواسطة النساء (مثل جنوار)، دعم للنساء المعنفات أو الأوراق القانونية.
- رموز نسائية قوية: المقاتلات في YPJ، اللواتي ضحين بحياتهن في ساحات القتال، ليصبحن رموزاً للنضال. كذلك وجود مراكز نسائية قوية، التنظيم الذاتي والتعبير الثقافي عن المرأة كفعل تغيير.
- الاتحاد النسائي الإيزيدي (YJÊR): تأسس في 2021، كمؤسسة تعبّر عن خصوصية نساء الإيزيديين اللواتي عانين من نير الاختطاف أثناء سيطرة داعش، ويقوم بتقديم الدعم، المرافعة، والتوثيق.
- استمرار توسيع مراكز النساء، الملاجئ، برامج الدعم، ومبادرات التربية والتوعية مثل العيادات، المدارس، والأكاديميات النسائية.
- استدامة العمل العسكري النسائي والمشاركة في الدفاع عن المناطق، رغم التحديات الأمنية المستمرة.
- تزايد الاعتراف الخارجي بمشروع المرأة في شمال وشرق سوريا كنموذج مميز في الشرق الأوسط في قضايا المساواة، الديمقراطية، وحقوق الإنسان.

التحديات:

رغم كل ما حققته المرأة في شمال وشرق سوريا فإنها تتعرض لتهديدات وتحديات منها:

- التهديدات الأمنية: الحروب المستمرة، الهجمات التركية، منظمات مسلحة، وضغط القوى الإقليمية التي تعارض مشروع الإدارة الذاتية، كل ذلك يؤثر على استقرار المؤسسات النسائية وأمن النساء.
- العادات الاجتماعية والذهنية الأبوية: لا يزال هناك مقاومة ثقافية كبيرة لتغيّر الأعراف، العنف الأسري، نظرة المجتمع لدور المرأة في البيت والخارج، والتمييز الخفي. فتغيير القوانين وحده غير كافٍ إن لم يصاحبه تحول ثقافي.
- الموارد والإمكانيات: تحتاج المؤسسات النسائية إلى دعم مالي، تقني، وبشري، وكذلك بنى تحتية للتعليم والصحة، في ظل ظروف الحرب والتدمير. بعض المناطق لا تزال تعاني انقطاع الخدمات، النزوح، الفقر.
- الخارج السياسي والدولي: يجري وضع ضغوط من جهات دولية وسياسية من الجهات التي لا ترغب بنموذج الإدارة الذاتية. السياسات التركية خصوصاً التي تعمل على إيجاد ضغوط دولية كثيرةً، والحصار الاقتصادي، مشكلات الاعتراف، التداخلات العسكرية الخارجية تؤثر على قدرات بناء مؤسسات مستقرة للمرأة.

الرؤية المستقبلية:

لكي يستمر النضال بنجاح، هناك عناصر مهمة يجب التركيز عليها:

- ترسيخ الثقافة والمناهج التعليمية: تعليم مبكر في المدارس حول المساواة، الجندرة، وحقوق المرأة، لتشكيل جيل جديد يدعم المساواة.
- تقوية البنى التحتية الاقتصادية: خلق فرص عمل للنساء، دعم التعاونيات، تمكين اقتصادي حقيقي يجعل المرأة ليست محتاجة وإنما منتجاً ومستقلاً اقتصادياً.

- توسيع المشاركة السياسية: ضمان تمثيل عادل للمرأة ليس فقط في المؤسسات الرسمية، بل في كل مستويات صنع القرار (المحليات، المجالس، قضائي، أمني).
- حماية قانونية واجتماعية دائمة: قوانين أكثر صرامة ضد العنف الأسري، التحرش، الزواج القسري، وحرية الطلاق والميراث، وآليات تنفيذ مستقلة وفعّالة.
- الاستقرار الأمني والسياسي: معالجة التهديدات الخارجية، ضمان السلام والأمن، لأن غياب الاستقرار يعيق كل التقدّم الاجتماعي.
- شبكات دعم دولية ومحلية: ربط المؤسسات النسائية في روج آفا مع منظمات حقوق الإنسان، جامعات، مؤسسات الأبحاث لدعم الخبرة، الموارد، والضغط السياسي الدولي.

الخلاصة:

إن نضال المرأة في شمال وشرق سوريا(روج آفا) منذ 2011 ليس فقط قصة مقاومة في ظروف الحرب، بل مشروع بناء متكامل لتغيير جذري في بنية المجتمع. المرأة في روج آفا ليست مجرد متأثرة بالأحداث، بل هي مشاركة فاعلة، مُبدعة، ومُغيّرة. التحديات كبيرة، لكن الإنجازات أيضاً ملموسة، إذا ما استمر الالتزام المحلي بالمبادئ، وتوفر الدعم الدولي والمحلي، يمكن أن تكون تجربة شمال وشرق سوريا (روج آفا) نموذجاً يحتذى به في بناء مجتمع أكثر عدلاً ومساواة في الشرق الأوسط.

التحول المعلّق بين الأطلال: أحمد الشرع من الجولاني إلى الأمم المتحدة

بقلم: اسحاق الشعير

مشهد لم يكن متخيَّلاً

قبل سنوات، كان اسم أبو محمد الجولاني يثير الرعب في نشرات الأخبار: قائد «جبهة النصرة»، رجل القندهارية السوداء، المحاط بمسلحين يرفعون الرايات السوداء ويتحدثون بلهجة حادة عن «الجهاد» و«الحكم الشرعي» وان دمشق لن تكفيهم بل سيكملون إلى القدس. واليوم، وعلى منصة الأمم المتحدة في نيويورك، ظهر الرجل نفسه، باسم أحمد الشرع، مرتدياً طقماً رسمياً وكرافات أنيقة، يتحدث بصفته رئيس حكومة انتقالية مؤقتة في سورية، متقمصاً دور رجل الدولة الذي يطالب بالاعتراف الدولي. المشهد بحد ذاته يشي بأن التاريخ السوري لم يكتفِ بالمأساة، بل أضاف إليها طبقات من السخرية المريرة: فبينما تتكاثر الركام والأنقاض فوق المدن، ويزداد التمزق والانقسام الاجتماعي والسياسي، يتقدم الشرع بخطاب واثق كأنه بطل خرج لتوه من معركة انتصر فيها، مع أن سلطته الفعلية لا تتجاوز دائرة ضيقة من الأشخاص والملفات الاقتصادية.

من العراق إلى الشام – مسيرة استخباراتية متعرجة

الشرع ليس وليد اللحظة، ولا صنيعة بيئته وحدها. تشير وثائق ومصادر عديدة إلى أنه أُرسل إلى العراق في بدايات الاحتلال الأمريكي بترتيبات ذات طابع استخباراتي معقّد، حيث تنقل بين الجماعات المسلحة هناك، من «القاعدة في بلاد الرافدين» إلى تشكيلات أخرى، قبل أن يعود إلى سوريا محملاً بخبرة عسكرية وأمنية وفكرية. هذه الخلفية لم تمنحه شرعية، لكنها صاغت شخصيته: رجل يتقن تغيير الأقنعة، يعرف كيف يتحرك بين الولاءات المتناقضة، ويدرك أن البقاء مرهون بالقدرة على المناورة بين القوى الإقليمية والدولية. هكذا، حين ضاقت به مساحة «النصرة»، أعلن انفصالها عن «القاعدة»، وحين احتاج إلى خطاب أكثر قبولاً، غيّر اللباس واللغة، لينتقل من «أبو محمد الجولاني» إلى «أحمد الشرع».

من قندهارية إلى الكرافيت – مسرحية اللباس واللغة

تبدّل اللباس ليس تفصيلاً سطحياً. في السياسة، الزي يحمل رسالة. القندهارية كانت رمزاً للانغلاق الأيديولوجي والولاء للجهادية العالمية، بينما الطقم والكرافيت يشيران إلى رغبة في الاندماج في «النظام الدولي» والظهور كرجل دولة.

لكن السؤال الجوهري: هل يكفي تغيير اللباس لتغيير جوهر المشروع؟

الحقيقة أن الشرع لا يملك اليوم سوى سلطة شكلية، أشبه بواجهة توضع في الواجهة الإعلامية. خلف الكواليس، من يسيطرون على الأرض فعلياً هم أمراء اقتصاد الحرب، شبكات التهريب، وتجار الملفات النفطية والقمحية. أما الرجل نفسه، فمحاط بدائرة ضيقة من الأشخاص الذين لا يشغلهم سوى جمع المال من الملفات الاقتصادية تحت عباءة «الحكومة المؤقتة».

خطاب الأمم المتحدة – بطولة متخيلة على ركام الواقع

خطاب الشرع في الأمم المتحدة حمل نبرة القائد الذي يتحدث باسم شعب جريح. تحدث عن «الانتقال»، عن «إعادة البناء»، وعن «الوحدة الوطنية». لكن ما يثير الاستغراب هو هذا الانفصام بين الكلمات وبين الواقع السوري. المدن السورية ما تزال تحت الركام.

الانقسام المجتمعي والسياسي ازداد عمقاً: شمال شرقي البلاد تحت إدارة ذاتية لها خصوصيتها، الغرب السوري في حالة فراغ متشابك، الجنوب رهينة صراعات عشائرية وأمنية. ملايين اللاجئين لم يجدوا بعد طريق العودة. كيف لرجل يقف وسط هذا الخراب أن يتحدث كأنه على أعتاب نصر تاريخي؟

السلطة الغائبة – حكومة بلا أدوات

في دمشق، حيث تمركز الشرع اليوم على رأس ما يسمى بـ«الحكومة الانتقالية المؤقتة»، لا توجد سلطة حقيقية بالمعنى المؤسساتي. الوزارات هياكل خاوية، الأجهزة الإدارية مجرد أوراق على مكاتب قديمة، والقرار السياسي الفعلي موزع بين قوى محلية مسلحة وشبكات مصالح اقتصادية. الشرع نفسه لا يملك جيشاً وطنياً ولا جهازاً أمنياً متماسكاً، ولا حتى شبكة ولاءات اجتماعية راسخة. سلطته تقتصر على بعض الملفات الاقتصادية التي تدر الأموال، كالتجارة العابرة للحدود والوساطات في النفط والقمح. بذلك يبدو أشبه بمدير مكتب استثماري في دولة منهارة، أكثر منه رئيس حكومة انتقالية بالمعنى السياسي.

التحول في عيون السوريين والعالم

في الداخل السوري: كثيرون يرون التحول من «الجولاني» إلى «الشرع» مجرد إعادة تلميع لشخصية ملوثة بتاريخ دموي، لم يُحاسَب على جرائمه ولم يقدّم مراجعة فكرية جادة. في الخارج: العواصم الغربية تنظر إليه كأداة محتملة لإدارة مرحلة فراغ، لكنها لا تمنحه اعترافاً كاملاً، لأنها تدرك هشاشة سلطته. في الذاكرة الجمعية: صورة الرجل لا تزال معلقة بين صورتين متناقضتين: صورة أمير جهادي بلحية كثة وقندهارية، وصورة رجل ببدلة رسمية يطالب بالدعم الدولي. هذا التناقض لا يمنح ثقة، بل يعمّق الشكوك.

ما وراء الكواليس – اقتصاد الحرب هو الحاكم

التحليل الأعمق يشي بأن ما يحدث ليس انتقالاً سياسياً حقيقياً، بل إعادة توزيع للأدوار ضمن اقتصاد الحرب السوري. فالقوى المتحكمة اليوم ليست الأحزاب أو الحكومات، بل شبكات التهريب، تجار النفط، وسماسرة إعادة الإعمار. الشرع، بصفته رئيساً مؤقتاً، مجرد واجهة تغطي هذه الشبكات، وتمنحها صفة «شرعية» أمام المجتمع الدولي.

بين البطولة الزائفة والحقيقة المرة

ظهور أحمد الشرع في الأمم المتحدة بصفة رئيس حكومة انتقالية مؤقتة هو حدث يحمل الكثير من الرمزية، لكنه لا يغيّر شيئاً في الواقع السوري. فالمأساة مستمرة، الركام يتكدس، والانقسام يتعمق، بينما الشعب السوري يبحث عن حدٍّ أدنى من الأمان والكرامة. التحول من «الجولاني» إلى «الشرع» ليس ثورة فكرية أو سياسية، بل مجرد تبديل أقنعة فرضته الضرورات الدولية والإقليمية. أما السلطة الحقيقية، فهي ما تزال في أيدي من يجمعون المال على حساب دماء السوريين. وهكذا، يظل خطاب الشرع في الأمم المتحدة أشبه بمسرحية تُعرض على خشبة عالمية، بينما في الكواليس تستمر اللعبة القذرة نفسها التي بدأت منذ سنوات: لعبة الدم والمال، على أرض اسمها سورية.

قلب الطاولة: سلاح النرجسيين للهروب من المسؤولية

بقلم : محمد زيدو عضو المجلس العام في حركة التجديد الكُردستاني

«قلب الطاولة» هو استراتيجية يلجأ إليها بعض الأشخاص، وخاصة النرجسيين، للهروب من المسؤولية أو تشتيت النقاش، حيث يحوّلون الموضوع فجأة ليوجهوا اللوم والذنب إلى الطرف الآخر ويجعلونه يشعر بالذنب أو يشك بنفسه، بينما يظهرون هم كمظلومين أو ضحايا. هذا الأسلوب يهدف إلى السيطرة على النقاش وتجنب الاعتراف بالخطأ، مما يؤدي إلى تفاقم المشاكل وزيادة التوتر لدى الطرف الآخر.

كيف يعمل أسلوب قلب الطاولة؟

تغيير مسار الحديث:عند مواجهة مشكلة أو خطأ، بدلاً من مناقشة الموقف، يقوم الشخص بقلب الموضوع نحو الطرف الآخر. تحويل الشخص إلى مسؤول عن المشكلة:يتم توجيه اللوم أو انتقاد الطرف الآخر، وجعله يشعر أنه هو السبب في المشكلة أو أن لديه مشاعر مبالغ فيها. الاستفادة من رد فعل الآخر:قد يقوم بتصرفات استفزازية ليجعل الطرف الآخر يغضب أو يرد فعل عنيف، ثم يستخدم هذا الرد كدليل على عدم استقراره أو خطئه.

لماذا يلجأ الأشخاص لهذا الأسلوب؟

- التهرب من المسؤولية: عدم رغبة الشخص في مواجهة أخطائه أو الاعتراف بها.
- الحفاظ على السيطرة: رغبة في السيطرة على النقاش وتوجيهه لصالحه.
- تجنب مواجهة النفس: يجدون في هذا الأسلوب طريقة للهروب من مواجهة حقيقة أخطائهم.

تأثيره عليك:

- تشكيك في النفس: يجعلك تشك في نفسك وفي صحة مشاعرك أو مواقفك.
- الشعور بالذنب: يجعلك تشعر بالذنب على أشياء لم ترتكبها.
- الدوامة وعدم الحل: بدلاً من حل المشكلة، تتفاقم وتدخل في دوامة من الحيرة والتعب.

ما هو البديل أو الحل؟

يُنصح بوعي هذا الأسلوب، الحفاظ على هدوئك، وعدم الانجرار في نقاشات لا تنتهي، والتركيز على الموضوع الأصلي. كما يوضح أن قلب الطاولة ليس دائماً سلبياً، فقد تكون لحظة وعي ضرورية لكسر القواعد والتحكم في مسار حياتك عندما تشعر بالظلم أو الاستغلال.

DAXUYANIYA TEVGERA NÛJEN A KURDISTANÎ – SÛRIYÊ
BI BONEYA SÊZDEHEMÎN SALVEGERA ŞOREŞA ROJAVA – 19Ê TÎRMEHÊ

Di sêzdehemîn salvegera destpêkirina Şoreşa Rojava de, em bi serbilindî û namûs li ber têkoşîneke ku hê jî bi azadî û rûmetê dişewite, ew şoreşa ku di sala 2012an de li Kobanî dest pê kir, roja ku gelan li hember zulmê gotina xwe digotin, radiwestin. û red kir ku bibe qurbaniyên daîmî yên nakokiyên zaliman, ji bo destpêkirina rêwîtiyek nedîtî di dîroka Sûriyê ya hemdem de: şoreşek ne mîna ya din, şoreşek ku hêviya xwe ji bin kavilên zordariyê mezin kir, û rêveberiya xweser di pirdengî de ava kir, projeya demokratîk, însanî Ew alîgirê gel e, ne bi mezheb, nijad û hêzê. Îro, wek ku em vê kêliya girîng bi bîr tînin, em di nav kêşeyên krîtîk de dijîn piştî bidawîhatina serdema Esed, ku di kêliyek rûreşiyê de ji Sûriyê derket û reviya Moskowê, hişt ku xelkek bextewar, welatek perçebûyî û desthilatdariyek hilweşiyayî parve bike. ji aliyê partiyên ji rejîmê bi xwe xetertir. Hikûmeta "de facto" bi serokatiya Ehmed el-Şeraa, ku ji aliyê Îxwan û hevalbendên Selefî ve tê piştgirîkirin, ne projeyek rizgariyê bû, belkî veguherî kabûsek din ku têkçûn û zulmê bi cil û bergên olî û dirûşmên selefî vedigerîne. Di vê dîmena şikestî de, pêlên nefretê dîsa bilind dibin, axaftineke mezhebî ya nefret ku platform û pankartan dibîne, ku ji odeyên tarî yên ku tê de berjewendîyên Îxwan, bermahiyên El-Nusra, û bermahiyên DAIŞ dikevin nav hev. Deriyên dojehê ji hindikahiyên olî û etnîkî re vekirî ne, ji bilî ku ew li gorî bihayên piraniya çekdar neman. Komkujiyên ku li peravên Sûriyê li dijî Elewî û Xirîstiyanan pêk hatin, ji bilî nîşanek xirab ji bo tiştên ku herêmên din dê bibin şahid, ne tiştek xirab bûn. Îro Cebel El-Druze –Suweyda û gundên çiyayê – di dîroka Sûriyê de rastî yek ji pêlên herî hovane yên tundî û mezhebperestiyê tên, ji paqijkirina etnîkî û kuştina li ser bingeha nasnameyê, heta seferberiyeke leşkerî ya ku ji aliyê hikûmeta Hutî ve tê piştgirîkirin, bi bikaranîna karta terorîzma organîze ya bi navê "Tribal Scarep" ji bo meşrûkirina êrîş û îşkenceyê. Em di Tevgera Nûkirina Kurdistanê de, vê hikûmetê û eniyên wê yên leşkerî, bi serokatiya Heyet Tehrîr el-Şam, berpirsê qetlîamên Cebel El-Druze, digirin û em bi awayekî kategorî vegerandina terorê û gazîkirina bermahiyên DAIŞê red dikin. wekî amûrek ji bo reşkirina hundurê hundur û çareserkirina jimareyan bi hindikahiyan re, di bin perdeya "restoring control" an "Fighting secession". Ev siyaset ji tawanên Esed cudatir nîne, belkî bi hovîtiya xwe ya jenosîdê û gotinên xwe yên betalkirinê di hin astan de ji wî zêdetir e. Di nava vê wêraniyê de, divê em kulpên xwe ji bo Yekîneyên Parastina Gel û Yekîneyên Parastina Jinê bilind bikin, yên ku roja hilweşîna eniyan li ber xwe dan, gelên bakur û rojhilatê Sûriyê bê cudahî parastin û bûn rêza yekem. parastina li dijî terorîzma DAIŞê û projeyên herêmî yên gumanbar. Her wiha em silavê didin Hêzên Sûriyeya Demokratîk, ku wateya hevkariya rast di navbera pêkhateyan de dihewand û tevî hemû şert û mercan taybetmendiyên rêveberiya sivîl a demokratîk ava kir. Em bi serbilindî silavê didin berxwedana gelêrî ya Durzî li Cebel El-Druze, ku îspat kiriye ku rûmet namire, û ku parastina ax û namûsê erkek e ku bi îxanetan nayê hilweşandin an jî bi teşwîqê nayê bêdeng kirin. Şoreşa 19'ê Tîrmehê tu carî nebû têkoşînek ji bo desthilatdariyê, belkî banga avakirina Sûriyeya nû bû: Sûriyeya laîk, demokratîk, federal, li ser bingeha hemwelatîbûn, wekhevî û azadiya jinê. Îro li hemberî komkujî, paqijkirin û seferberiya mezhebî ji her demê bêhtir projeyek jiyanê ye ku hêjayî gelên azad e. Em bang li hemû hêzên neteweyî yên dilpak dikin ku li ser hevbendiyên kujer bi ser bikevin û di bin ala Sûriyeya piralî de bibin yek, ku tê de cîh ji bo tarîtî û parêzgerên ol û neteweperestiyê tune ye.

Rûmeta Şoreşa Rojava ya 19ê Tîrmehê, Rûmet ji şehîdên azadiyê re, Rúmet ji şehîdên QSD ê re

Bijî Súriyeke azad,zanyar , demuqrat , hevbeş û federal

Derçúna meclisa giştî ya tevgera Nújen a Kurdistanî_suriya 2025/7/19

EZ KURDIM
BAHOZ GIRIKI

Ez kurdim
Ez kurdim ne partîme
Ez kurê vî gelîme
Mirovekî dilxwazê rastîme
Ne maf xwarim insanîme
Ne desthilatim ne faşîme
Ji dozêre tî û birçîme
Min dikujin lê dest girtîme
Destê bi tenê deng jê nayê
Ez ne saxim û ne mirîme
Ez kurdim qet ne partîme
Wan partiyan ez nas nakim
Jibo dozê ez dibakim
Ezê bi zanistî gavê çakim
Tucar welat ji bîr nakim
Dîroka xwe winda nakim
Ez kurdim ne partîme
Ez mirovekî insanî me
Ez kurê vî gelîme

Banga serok Apo û medyaya El Cezîre û El Elhedeth

BAVÊ CEGER

Dûr ji daxuyaniyên girtîgeha Amralî û çawaniya wergerandina wan ji aliyê medyayên gumanbar ên Îxwan, El Cezîre yan El Hedath û El Erebiya Erebistana Siûdî û hewlên zelalkirina biryarên konferansa 12. a Tevgera Azadiya Kurdistanê û bang û bangan. Şervan Ocalan li ser aştî û demokrasiyê mîna ku ew teslîm bibin bêyî berdêl ji rejîma Tirkiyê re, û wan bi lawaziya tevgerê û rûxandina eksena berxwedanê û terikandina mafên gelê Kurdistanê ve girêdide. ya gelê Kurd, mîna ku Tevgera Azadiya Kurdistanê karekî bikêrhatî ji bo hêzên navneteweyî dikir û rola wê bi dawî bû. Û gotegot û agahiyên derewîn ên ku ji jêrzemînên tarî yên Îslama siyasî û îstixbarata Tirkiyê der barê têkiliyên Şamê bi Rêveberiya Xweser re, mijara hilweşandina QSD, kontrolkirina nêzîk a hikûmeta Şamê li ser bakurê rojhilatê Sûriyê û medyayên din ên bi pere û gumanbar derdikevin. pompekirin û rûpelên sexte, divê em zanibin ku şervanê Ocalan yek ji navdartirîn kesayetiyên Rojhilata Navîn e, weke ramanwer, rêber û şervan ku rastiya qonaxê û cewherê pirsgirêka kurdî û tevliheviyên wê fam dike Bi taybetî li Tirkiyê (beşê yekem ê Kurdistanê) û ji bo ku gelê Kurd û doza wan ji jibîrkirin û jiholêrabûnê derxîne, zêdetir xebat hatin kirin û li çar deverên Kurdistanê di asta Kurdistanê de û ji bo afirandina karekî berfireh. Di asta Kurdistanê de bi giştî û cîhanê haydar bû û karîbû di nav jîngeheke dijmin û cinawirên cîhana kapîtalîst, bi taybetî Nitwa de, têkoşînê bike û bi artêşa duyemîn re rûbirû bibe Artêşa Tirkiyê ku zêdetirî 45 salan nekarî Tevgera Azadiya Kurdistanê ji holê rake û neçar ma ku hebûna gelê Kurd û pêwîstiya çareserkirina pirsgirêka wan nas bike, bêyî ku guh bide rêbaza çareseriyê ku bi giranî xwe dispêre çareseriya leşkerî Heger şervanê Ocalan wek ku hinek kesên ji aliyê exlaqî û siyasî ve hatine berevajîkirin, dixwest ku doza Kurdan ji bo rizgariya şexsî bike qurban, wî van salan hemû di navbera çar dîwarên zindana Îmralî de derbas nedikir, ku Ocalan veguherand çavkaniya ramanê û projeya herî însanî û demokratîk ji bo çareserkirina qeyranên Rojhilata Navîn bi giştî û doza Kurdan bi taybetî Aktîvîst Ocalan piştî ku bi awayekî mantiqî û realîst rastiya netew-dewlet û zihniyeta navneteweyî ya ku ji bo gelan veguheriye kabûsek û çavkaniya qirkirin û kok û qirkirinê, bi awayekî mantiqî û realîst analîz kiriye û banga biratiyê dike, li aştî û çareseriyên demokratîk digere. gelan û bihevrejiyana hemû çandan ji înkar, dûrxistin û rakirina sînorên çêkirî yên di navbera gelan de li gorî modela rêveberiya xweser û konfederasyona demokratîk ji bo tevahiya Rojhilata Navîn Ne tesaduf e ku serokê tevgera neteweperest ku herî zêde dijminatiya doza kurdan dike, daxwaza rawestandina şerê çekdarî kir û Kurd û Tirk li welatekî wek şirîk bên dîtin. Ocalan ji bo amadebûna wî ya ji bo aştiyê di nav hebûna partiyên siyasî û yasayî de ye Ev mijar beriya niha bi hin hevokan nehatiye kurtkirin. Divê em tavilê çekên xwe deynin û hemû rêxistinên girêdayî Tevgera Azadiya Kurdistanê bi dawî bikin. Divê û divê em û hemû daxwazên ku dezgehên rejîma desthilatdar li Tirkiyê û dezgehên îstixbarata wê dane, wek ku mijar tenê aliyê kurdî ye, bêyî ku behsa wê yekê bikin ku dewleta Tirk çi divê û çi divê û divê, ku şervan Ocalan dizane ku dewleta Tirk çi divê û Tevgera Azadiya Kurdistanê jî dizane Yanî tu kaxizên spî yên Ocalan û tevgera ku rejîma Tirk tijî bike tune ye, weke ku tê gotin Heta niha rastiya projeya ku ew li ser dixebitî, rêbaz, qonax û mekanîzmaya bidestxistina wê nehatiye eşkerekirin û tê çaverêkirin ku çalakvan Ocalan di demek nêzîk de van hemûyan rave bike. Ez dikarim bi kurtî bibêjim ku di axaftina dawî ya çalakvan Ocalan de dema ku got 'Pêdiviya me bi peymaneke nû di navbera me (ango di navbera kurd û tirkan de) ...

DR. Rizgar Qasim Ji El-Araby El-Cedîd re:

HSD û MSD ji hilbijartinên parlamentoyê yên pêşerojê ne eleqedar in.

Di daxuyaniyekê de ku hêzên Rêveberiya Xweser a Demokratîk li Bakur û Rojhilatê Sûriyeyê redkirina pêvajoya hilbijartinê ya ji aliyê hikûmeta veguhêz ve hatiye ragihandin, nûnerê Meclisa Sûriyeya Demokratîk (MSD) li Almanyayê û serokê Tevgera Nûjenkirina Kurdistanê Dr. Rizgar Qasim piştrast kir ku HSD û MSD ji hilbijartinên parlamentoyê yên pêşerojê ne eleqedar in, û wan wekî gavên yekalî yên ku ji aliyê hikûmetê ve bêyî lihevkirinek rastîn a neteweyî hatine pêkanîn dibînin. Di daxuyaniyên taybet de ji bo Al-Araby Al-Jadeed , Qasim şîrove kir ku ev hilbijartin, mîna Deklarasyona Destûrî û Konferansa Neteweyî ya ku di Sibata borî de hat lidarxistin, prosedurên ku "ji hêla desthilata veguhêz ve li gorî hewcedariyên wê hatine çêkirin" in, bêyî beşdariya hêzên siyasî yên çalak ên welêt, nemaze Rêveberiya Xweser a Demokratîk, ku nûnertiya herêmên bakur û rojhilatê Sûriyeyê dike. Di çarçoveyeke têkildar de, Qasim desthilata veguhêz bi paşguhkirina peymana 10ê Adarê ya li Şamê di navbera serokê hikûmeta veguhêz Ehmed El-Şera û fermandarê Hêzên Sûriya Demokratîk Mezlûm Ebdî de tawanbar kir. Peyman entegrekirina HSDê di çarçoveya hevkariyeke nû ya neteweyî de destnîşan dikir. Qasim got ku ev paşvekişandin "peymanê paşguh dike", û tekez kir ku ev peyman bingeha çareseriyek siyasî li Sûriyeyê temsîl dike, û her binpêkirina wê dê vegere navendîbûna kevin a ku krîz çêkiriye. Wî zêde kir, " Heta ku rayedar pabendî vê peymanê nebin , em her desthilata navendî ya ku modela kevin ji nû ve diafirîne red dikin " , û hilbijartinên pêşerojê wekî "kopiyek pratîkên rejîma berê, ku tenê armanc dike ku rewatiya fermî bide desthilatek ku nûnertiya hemî Sûriyan nake" bi nav kir. Derbarê helwesta MSDê li ser pêvajoya siyasî bi tevahî, Qasim rave kir ku ew amade ne ku beşdarî her pêvajoyeke siyasî ya rastîn bibin, bi şertê ku ew li ser bingeha hevkariyek rastîn di rêvebirina dewletê de be û li ser destûreke nû were avakirin ku hemî pêkhateyên Sûrî nas dike, nemaze tiştê ku wî wekî "mafên destûrî yên serdestûyî yên gelê Kurd" bi nav kir. Qasim daxuyaniya xwe bi tekez kirina ku hêzên Kurdî li Sûriyeyê dixwazin dewletek federal a demokratîk li ser bingeha nenavendî, edalet û wekheviyê di navbera hemû pêkhateyên wê de ava bikin, bi dawî kir û got: " Tenê wê demê em ê gavên xurt ber bi komareke Sûrî ya federal a demokratîk ji bo hemû gelên wê bê îstîsna bavêjin ."

من قاموس التجديد

من قاموس التجديد

في كل عدد، نسلط الضوء على مصطلحات سياسية واجتماعية تعكس رؤية حركة التجديد الكُردستاني، لنساهم في توضيح المفاهيم التي تشكل أساس النضال الديمقراطي وحرية الشعوب.

❖ العقد الاجتماعي

هو الإطار الناظم الذي يحدّد العلاقة بين المجتمع ومؤسساته، على أساس المشاركة الحرة والعدالة والاحترام المتبادل. يختلف العقد الاجتماعي في فكر الحركة الديمقراطية عن الدساتير التقليدية التي تُملى من الأعلى، فهو يُبنى من القاعدة المجتمعية عبر النقاش والتوافق. في شمال وشرق سوريا، يمثل العقد الاجتماعي ضمانة لإشراك جميع المكونات في صياغة مستقبلها بعيداً عن الإقصاء والهيمنة.

❖ المرأة الحرة

هي جوهر التغيير الديمقراطي وأحد أعمدته الأساسية. لا يُختزل مفهوم حرية المرأة في المساواة الشكلية مع الرجل، بل يتعداه إلى تحرير المجتمع كله من الذهنية الذكورية السلطوية. فالمرأة الحرة تعني شريكة كاملة في القرار والإدارة والدفاع، وصاحبة دور ريادي في بناء الاقتصاد والمجتمع والثقافة. لذلك اعتُبرت حرية المرأة معياراً لمدى تحرر المجتمع بأسره.

❖ البيئة المجتمعية

تشير إلى العلاقة التفاعلية بين الإنسان ومحيطه الطبيعي والاجتماعي. لا يُنظر إليها كبيئة طبيعية فقط، بل كفضاء حيّ يحافظ فيه المجتمع على توازنه مع الطبيعة، ويطوّر أنماط عيش تحمي الموارد للأجيال القادمة. في مشروع الأمة الديمقراطية، يُعتبر الحفاظ على البيئة المجتمعية شكلاً من أشكال المقاومة، ضد سياسات النهب والتدمير التي تمارسها الأنظمة السلطوية والشركات الاحتكارية.